جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

أثر التضخم ومستوى البطالة
على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

إعداد

د. محمد نصر زكي السيد الهمشري

مدرس الاقتصاد

بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بحث مستل من الإصدار الرابع ٢/٢- العدد التاسع والثلاثون

أكتوبر/ ديسمبر ٢٠٢٤م

أثر التضخم ومستوى البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

إعداد

د. محمد نصر زكي السيد الهمشري

مدرس الاقتصاد

بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

موجز عن البحث

إن متغيرات الاقتصاد الكلي هي مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تقود الاقتصاد إلى تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وسحب بعض وظائفه ونشر التكنولوجيا عبر القارات، وتعد المتغيرات الاقتصادية الكلية أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء عدد من المتغيرات منها التضخم ومستوي البطالة.

وتعد البطالة من أهم مواضيع اهتمام الخبراء والاقتصاديين ، وصانعي السياسات الاقتصادية ، لما لها من تأثير كبير على تطور ورفاهية المجتمعات ، ويعتبر التضخم والبطالة من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين.

وترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما بينها بمجموعة من العلاقات المتبادلة التأثير أو ذات التأثير باتجاه واحد ، ويعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على الكشف والتحكم في علاقات التأثير بين هذه المتغيرات ، ذلك أن القرارات

الاقتصادية يجب أن تتخذ بمعرفة آثارها على باقي المتغيرات الاقتصاديه ، لذلك نعمل من خلال هذا البحث ببيان أثر التضخم ومستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ومن أجل ذلك فإن هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في التضخم والبطالة ،ومدى سعي الدولة المصرية في إتباع بعض السياسيات لحلها ، وهذا من خلال التأثير على متغيرات الاقتصادية الكلية ، ومنه وجب التقييم والوقوف على مدى فعالية السياسية وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها.

وعلى ذلك تأتي أهمية البحث من خلال معرفة تأثير معدلات التضخم ومستوي البطالة في الاقتصاد المصري علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – مثل (الدخل القومي الإجمالي ، والتجارة الدولية ، والناتج المحلي الإجمالي)

كما وأن أهمية دراستنا هذه تكمن في أنها تعطينا نظرة عامة عن المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات التضخم ومستوي البطالة وما يترتب عن ذلك من تدهورعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، ومدى العبء الذي تشكله هذه الظواهرعلى الاقتصاد الوطني.

والذى على ضوئه تكمن إشكالية هذا البحث في معرفة تأثير معدلات التضخم ومستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكليه ، كما وقد تتمثل إشكالية البحث في تراجع أداء أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري – مثل (معدل

التضخم ، معدل البطالة ، وارتفاع نسبة الدين ، وعجز الموازنة العامة للدولة) الأمر الذى انعكس على أداء القطاعات الاقتصادية والذى أدى إلى انخفاض الدخول الفردية الحقيقية للمواطن وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، الأمر الذي جعل من دراسة العلاقات الاقتصادية المختلفة أمراً ضرورياً لتحديد حقيقية تلك العلاقات والسياسات التي يمكن اتباعها لمواجهه هذه المواقف.

الكلمات ا لمفتاحية : أثر ، التضخم ، البطالة ، الاقتصادية ، الاقتصاد الكلي.

The Impact Of Inflation And Unemployment On Some Macroeconomic Variables

Mohamed Nasr Zaki Al-Sayed Al-Hamshari

Economics and Public Finance, Al-Aboud Higher Institute for Management, Computers and Information Systems, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Egypt

E-mail: hamshari98@gmail.com

Abstract:

Macroeconomic variables are a group of economic factors that lead the economy to liberalize markets, privatize assets, withdraw some of its functions, and spread technology across continents. Macroeconomic variables are one of the most important means through which the efficiency of the performance of a number of variables is measured, including inflation and unemployment levels.

Unemployment is one of the most important topics of interest to experts, economists, and economic policy makers, due to its significant impact on the development and well-being of societies. Inflation and unemployment are considered major problems that the economies of developing and developed countries suffer from, despite the increasing interest of economists.

Macroeconomic variables are linked to each other by a set of mutually influential or one-way influence relationships, and the success of economic policies depends on discovering and controlling the influence relationships between these variables, as economic decisions must be taken with knowledge of their effects on the rest of the economic variables, so we work through this research to show the impact of inflation and unemployment levels on some macroeconomic variables.

For this reason, this topic is of great importance in that it gives us a comprehensive idea of the most important social and economic problems represented by inflation and unemployment, and the extent of the Egyptian state's endeavor to follow some policies to solve them, and this is through influencing macroeconomic variables, and from there it is necessary to evaluate and determine the effectiveness of the policy and determine the most important variables that must be influenced.

Accordingly, the importance of the research comes from knowing the impact of inflation rates and unemployment levels in the Egyptian economy on some macroeconomic variables - such as (gross national income, international trade, and gross domestic product.(

The importance of our study also lies in that it gives us a general view of the risks resulting from high levels of inflation and unemployment and the resulting deterioration at the economic and social levels, and the extent of the burden that these phenomena pose on the national economy.

In light of which the problem of this research lies in knowing the impact of inflation rates and unemployment levels on some macroeconomic variables. The problem of the research may also be represented in the decline in the performance of the most important macroeconomic variables of the Egyptian economy - such as (inflation rate, unemployment rate, high debt ratio, and state budget deficit), which was reflected in the performance of the economic sectors, which led to a decrease in the real individual income of the citizen and a rise in the cost of living and the failure to achieve social justice, which made it necessary to study the various economic relations to determine the reality of these relations and the policies that can be followed to confront these situations.

Keywords: Impact, Inflation, Unemployment, Economic, Macroeconomics.

مقدمة

يحدث التضخم النقدي نتيجة زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي القومي ، حيث زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، لأن الناتج القومي وفقاً لهذه النظرة يكون ثابتاً عند مستوى التوظيف الكامل، كما تعد البطالة من أهم مواضيع اهتمام الخبراء والاقتصاديين ، وصانعي السياسات الاقتصادية ، لما لها من تأثير كبير على تطور ورفاه المجتمعات ، ويعتبر التضخم والبطالة من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين .

ومتغيرات الاقتصاد الكلي هي مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تقود الاقتصاد إلى تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وسحب بعض وظائفه ونشر التكنولوجيا عبر القارات ، وتعد المتغيرات الاقتصادية الكلية أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء عدد من المتغيرات الاقتصادية منها التضخم ومستوي البطالة .

وترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما بينها بمجموعة من العلاقات المتبادلة التأثير أو ذات التأثير باتجاه واحد ، ويعتمد نجاح السياسات الاقتصادية على الكشف والتحكم في علاقات التأثير بين هذه المتغيرات، ذلك أن القرارات الاقتصادية يجب أن تتخذ بمعرفة آثارها على باقي

المتغيرات الاقتصادي، لذلك نعمل من خلال هذا البحث ببيان أثر التضخم ومستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أهمية البحث :

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في التضخم والبطالة ، ومدى سعي الدولة المصرية في إتباع بعض السياسيات لحلها ، وهذا من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ومنه وجب التقييم والوقوف على مدى فعالية السياسية وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها .

وعلي ذلك تأتي أهمية البحث من خلال معرفة تأثير معدلات التضخم ومستوي البطالة في الاقتصاد المصري علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (الدخل القومي الإجمالي ، والتجارة الدولية ، والناتج المحلي الإجمالي) .

كما وأن أهمية دراستنا هذه تكمن في أنها تعطينا نظرة عامة عن المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات التضخم ومستوي البطالة وما يترتب عن ذلك من تدهور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، ومدى العبء الذي تشكله هذه الظواهر على الاقتصاد الوطني .

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في معرفة تأثير معدلات التضخم ومستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . كما تتمثل إشكالية البحث في

تراجع أداء أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري مثل معدل التضخم ، معدل البطالة ، وارتفاع نسبة الدين ، وعجز الموازنة العامة للدولة – الأمر الذى انعكس على أداء القطاعات الاقتصادية والذى أدى إلى انخفاض الدخول الفردية الحقيقية للمواطن وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهو الأمر الذي جعل من دراسة العلاقات الاقتصادية المختلفة أمراً ضرورياً لتحديد حقيقية تلك العلاقات والسياسات التي يمكن اتباعها لمواجهه هذه المواقف .

- **وإنطلاقاً من إشكالية البحث قمنا بصياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي :**
- **ما مدى تأثير التضخم ومستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية للاقتصاد الوطني ؟**

إن الإجابة على السؤال الرئيسي يمر عبر الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- ما هو التضخم وأنواعه ؟ وما هي البطالة وأنواعها ؟

٢- كيف يأثر التضخم علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

٣- كيف تؤثر مستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

٤- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مستوي التضخم والبطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة تأثير معدل التضخم ومستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . كما تندرج في إطار هذا البحث مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في :

١- معرفة ماهية التضخم ومستوي البطالة ، ومعرفة أنواعهم .

٢- إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين التضخم ومستوي البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

٣- التطرق لمدى تأثير التضخم والبطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وما يترتب عن ذلك من نتائج خاصة على المستوى الاجتماعي .

فرضية :

تقوم فرضية البحث على أساس وجود علاقة بين معدلات التضخم ومستوي البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (الدخل القومي الإجمالي ، والتجارة الدولية ، والناتج المحلي الإجمالي) علي الاقتصاد المصري خلال المدة (١٩٩٥- ٢٠٢١) .

حدود :

تتكون حدود البحث من :

- **الإطار المكاني** : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد المصري .
- **الإطار الزماني** : تم إجراء هذه الدراسة خلال المدة (١٩٩٥ - ٢٠٢١) .

منهج البحث :

للوصول إلى إجابة علمية ومنطقية تعكس الحقيقة الفعلية لتأثير

معدلات التضخم وظاهرة البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، اعتمدنا على منهجية علمية ترتكز على الوصف والتحليل مستخدمين بعض الأساليب والاختبارات الإحصائية ، وذلك بهدف الوصول إلى أقوى المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة عكسية أو طردية مع ظاهرة التضخم والبطالة ، ومن بين المتغيرات الداخلة في النموذج هي : الدخل القومي الإجمالي ، والتجارة الدولية ، والناتج المحلي الإجمالي ، الكتلة النقدية ، الناتج الداخلي الخام ، سعر الصرف مقابل الدولار ، رصيد الميزان التجاري ، احتياطات الصرف الرسمية .

وإعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة من مصادرها المختلفة – مثل (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، واستخدام قواعد البيانات العالمية الخاصة بشبكة الإنترنت التابعة للبنك الدولي ، والبنك المركزي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، بالإضافة إلى بعض الدراسات الإقتصادية ، والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة) .

خطة البحث :

- **المبحث الأول** : العلاقة بين البطالة والتضخم .
- **المبحث الثاني** : أثر التضخم علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ..
- **المبحث الثالث** : أثر مستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

المبحث الأول

العلاقة بين التضخم والبطالة

تمهيد وتقسيم:

كلما تتسم الظواهر الاقتصادية بالاستقلالية عن بعضها البعض من ناحية التأثير ، سواء كان تأثيرها كبيراً أو صغيراً ، باتجاهين أو باتجاه واحد دون نكران أن تكون هناك عوامل غير اقتصادية ، قد يكون لها التأثير الأكبر في تلك الظواهر، وما يهمنا ها هنا في إطار اقتصادي ، طبيعة واتجاه العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم ، وهي التي يوجد فيها على غرار بعض العلاقات الأخرى اختلاف بين الاقتصاديين .

- **وسوف نتناول في هذا المبحث العلاقة بين التضخم والبطالة وذلك من خلال :**
- **المطلب الأول** : مدخل للعلاقة بين البطالة والتضخم ..
- **المطلب الثاني** : اتجاه التغير في العلاقة بين البطالة والتضخم .

المطلب الأول : مدخل للعلاقة بين البطالة والتضخم

تجدر الإشارة إلى أن الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، كانت في المقام الأول مهتمة بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل وتقلبات دورة العمل. وعلى الرغم من هذا الفضول العام للنمو على المدى الطويل، إلا أن هناك بعض التحقيقات المبكرة في العلاقة بين التضخم والبطالة وهم

ديفيد هيوم وهنري ثورنتون ، وإيرفينج فيشر ، إستشهد بها همفري[١].

فقد بين ديفيد هيوم أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سبباً في تغير مستويات الإنتاج والبطالة بشكل واضح كما فسر الاقتصادي الأمريكي إيرفينج فيشر سلوك الأجور النقدية مشيراً إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد وأطلق على تحليله اسم أثر فيشر[٢].

وفي وقت لاحق – أجرى تبرجين أول دراسة اقتصادية قياسية في عام ١٩٣٦ ووجد سببية التضخم ، ومع ذلك – فإن العلاقة بين التضخم والبطالة أصبحت مرادفة لدراسة ألبان ويليام فليبس على الاقتصاد البريطاني بين عامي ١٨٦١ و ١٩٥٧ ، بالتحقيق فيما إذا كانت هناك علاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة[٣]، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي

(1) GERGŐ MOTYOVSZKI, The Evolution of Phillips Curve Concepts and Their Implications for Economic Policy, Central European University, 2013 Winter Trimester, P 02.

(٢) د. نبيل مهدي الجنابي، د. جنان سليم هلال، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillips ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠١٠، ص ٩٨.

(3) Findik Özlem Alper, Relationship between inflation and unemployment: the ardl bound testing approach for turkey, UTEAD JITER, Volume 1, December 2017, P72.

السكان ، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن .

وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية ، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية .

وفي عام ١٩٦٠ قام الاقتصادي ريتشارد ليبسى بتناول هذه الفكرة في مقاله شهيرة له في مجلة الإيكونوميكا ، وأكدها من خلال إثباته وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل ، واستخدم بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل ، وتبين له أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة (وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) ارتفع معدل الأجور - ثم تبين بعد ذلك وجود نفس هذه العلاقة في عدد من البلدان الصناعية . وبعد ذلك قام كل من (بول سام ولسون ، وروبرت سولو) بتطوير الفكره وانتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة[1] .

ومع نهاية عقد السبعينيات وخلال عقد الثمانينات تراجع الاهتمام

(١) د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعارف، المجلس الوطِني للثقافة الفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٦٦، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٣٦٢.

بدراسة فرضية منحنى فيليبس في الأوساط الأكاديمية[١]، ومع ذلك فإنه لا زال يمثل أداة مهمة لصانعي السياسات الاقتصادية في عديد من الدول ، وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه العلاقة مرة أخرى في عقد التسعينيات والعقد الماضي وقد تم التوصل إلى نتائج مختلفة ومتعارضة من قبل عديد من الدراسات ، حيث أيدت عديد من الدراسات فرضية منحنى فيليبس ، كما أظهرت عديد من الدراسات ضعف هذه العلاقة وبخاصة في الأجل الطويل[٢]، ومن ناحية أخرى وجدت دراسات أخرى أدلة قوية على وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة[٣].

وتوصلت الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو

(1) Zaman, K., Khan, M. M., Ahmad, M., & Ikram, W. (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)", International Journal of Economics and Finance, Vol.3, No.1, P246.

(٢) د. ميلود وعيل، تحليل علاقة البطالة والتضخم في الجزائر: مقاربة قياسية خلال الفترة١٩٧٠/ ٢٠١٣، مجلة مصارف، العدد١٧، ديسمبر ٢٠١٤، ص٢٧. د. على عبد الوهاب نجا، مدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٢م)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد٥١، العدد الأول، يناير٢٠١٤ ، ص٢٤.

(٣) د. مسعودة حمدي، العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير الجزائر، ٢٠١٤، ص١٩.

Haug, A. A., & King, I. P. (2011), "Empirical evidence on inflation and unemployment in the long run",p12.

الاقتصادي إلى عدة نتائج ومن بينها وجود تأثير سلبي قوي لمعدلات التضخم في النمو الاقتصادي ، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية طويلة المدى بين مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي في بعض الدول ، ووجود علاقة أحادية الاتجاه بين التضخم والنمو الاقتصادي[1].

وعموماً ، فقد أظهرت النتائج التجريبية للمفاضلة بين التضخم والبطالة نتائج مختلطة ، حيث يمكن أن نستخلص من المناقشة السابقة أن هناك علاقة مؤكدة بين التضخم والبطالة ، والتي قد تكون إيجابية أو سلبية وفقاً لسلوك مختلف الاقتصاداتفي فترة معينة ، وبالتالي فإن فرضية منحنى فيليبس ليست مؤكدة الحدوث ، ومعرضة لمزيد من النقاش لذلك فإن صناع السياسة الاقتصادية قلقين بشأن الآثار

(١) د. شلوفي عمير، د. عزاوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم(TR) دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٦، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد٣، ٢٠١٧، ص١-١٥. د. علياء الزركوش، د. محمد فرحان، د. عمار زغير، قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣م- ٢٠١٤م) بإستعمال نموذج ARDL، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد٤٤، العراق، ٢٠١٩، ص١٢.

Ahmed, Shamim and Mortaza, Md. Golam, (2005) -Inflation and Economic Growth in Bangladesh: 1981-2005, Policy Analysis Unit (PAU), Research Department, Bangladesh Bank, Working Paper Series, p1-19.

Naseri, Marjan., Zada, Najeeb (2018)- Effect of Inflation on Economic Growth; Evidence from Malaysia, International Centre for Education in Islamic Finance, Malaysia.

المترتبة على المدى القصير لسياسة تثبيت الأسعار لأنها قد تؤدي إلى تأثير سلبي على مستويات البطالة.

ومع ذلك في الأجل الطويل ، فإن معدل البطالة يستقر حول معدل البطالة الطبيعي . في هذه الحالة ، يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية تطبيق السياسة النقدية دون النظر للآثار السلبية على البطالة[١] .

يتبين من العرض السابق للأدب الاقتصادي أهمية التعرف على العلاقة بين التضخم والبطالة عند وضع السياسات الاقتصادية الكلية[٢] .

المطلب الثاني : اتجاه التغير في العلاقة بين البطالة والتضخم

لم يتفق الاقتصاديون على تحديد كيفية تأثر النمو الاقتصادي بمعدلات التضخم في الدول ، حيث عد البعض أن للتضخم آثاراً إيجابية في زيادة حجم الادخارات وتشجيع الاستثمار ، ورفع معدل النمو الاقتصادي ، حيث يعمل التضخم على خلق الادخار الاجباري – أي: الاعتماد على ارتفاع الأسعار في خفض مستوى الاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أنه بوجود معدلات تضخم منخفضة تنشأ آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، حيث تعمل الزيادة في أسعار السلع على زيادة أرباح الشركات،

(1) Touny, M. A. (2013), "Investigate the Long-Run Trade-Off between Inflation and Unemployment in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No.7, P.118.

(٢) د. على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص٩.

مما يزيد من الحصيلة الضريبية للحكومة ، ويؤدي إلى دفع عجلة النمو ، ويوضح ما يعرف بأثر توبين (١٩٦٥م) أن التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي على المدى البعيد مؤديـاً في النهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي[١] .

ومن المتعارف عليه على نطاق واسع أنه توجد علاقة عكسية بين مستوى التضخم ومستوى البطالة في الاقتصاد ، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعـاً يكون معدل التضخم منخفضـاً، والعكس صحيح ، وتسمي هذه العلاقة بمنحنى فيليبس . ولكن الواقع يُثبت عكس ذلك لأنه من الممكن أن تكون العلاقة بين التضخم والبطالة ايجابية بحيث تكون العلاقة طردية بين التضخم والبطالة[٢] .

وعلي ذلك فهناك إتجاهين متناقضين للعلاقة بين البطالة والتضخم بين

---

(١) د. مصطفي أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠م- ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦، ص٢٤. د. رنا محمد البطرني، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد٧، العدد ١١، ج٢، ٢٠٢١، ص٥٤٩.

(٢) د. هشام لبزة، د. محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠١٠م، مجلة رؤى اقتصادية، العدد٧، ديسمبر، ٢٠١٤، ص٨.

إيجابي وسلبي، وكلاهما لا يخرج عن الإطار الكلي للاقتصاد ، ولا يخرج عن مصطلحين أساسين يرتبطان بالسوق في الأساس وهما : الطلب الكلي، والعرض الكلي ، وبالتغير فيهما سنحاول توضيح اتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم **وذلك من خلال :**

- **الفرع الأول : الاتجاه الإيجابي (تغير الطلب الكلي) .**
- **الفرع الثاني : الاتجاه السلبي (تغير العرض الكلي) .**

الفرع الأول : الاتجاه الإيجابي (تغير الطلب الكلي)

لنفترض أن الاقتصاد كان متوازناً عند النقطه (A) كما في الشكل (١) حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي .

الشكل رقم (١)

بين العلاقة السلبية بين التضخم والبطالة

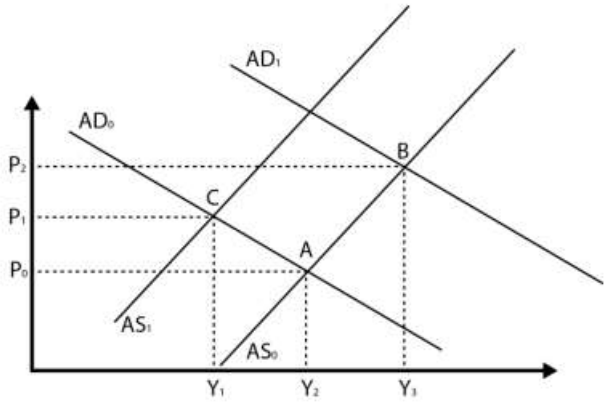

المصدر: د. هشام لبزة، د. محمد عبدالهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص٩.

حيث كان حجم الناتج Y_2، ومستوى الأسعار P_0 ولنفرض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل ، غير عامل السعر . مثلاً – في حالة

ازدياد الكتلة النقدية M ينتج عنها ارتفاع الطلب الكلي ، وهذا يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الوضع AD_o إلى الوضع AD_1، وبهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B .

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج من Y_2 إلى Y_3 مما يعني انخفاض معدل البطالة ، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من P_o إلى P_2 مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم ، في هذا المثال يرتبط انخفاض البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية .

على العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حالة انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار كما في الانتقال من النقطة B إلى النقطة A ؛ وهذا إن دل فإنما يدل على أن إرتفاع معدل البطاله قد ترافق بانخفاض معدل التضخم ، و أن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضاً هي علاقة عكسية أي سلبية .

الفرع الثاني : الاتجاه السلبي (تغير العرض الكلي)

سوف نعود إلى الشكل (١) ، ونفترض أن التوازن كان عند النقطة A ، ونفترض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية – مثل – الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج ، في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي AS_o نحو اليسار إلى الوضع AS_1، وينتقل وضع التوازن من النقطة A

إلى النقطة c ، ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج عما كان عليه في النقطه A ، أي أن الانتقال من A إلى c ترافق بارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد .

ويحدث العكس إذا افترضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار) ، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار وازدياد الناتج في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة إيجابية بين البطالة والتضخم[١] .

ولقد شهد الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات معدلات تضخم مرتفعة تراوحت بين ٢٠- ٣٠٪ ، ثم ما لبث أن شهد الاقتصاد فترة من الاستقرار في بداية التسعينات ، تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاستثمار[٢] حيث عانت مصر ويلات التضخم ، وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين ١٩٩١م و ٢٠٠١م اتجاهاً تنازلياً من معدل يبلغ ١٩٫٧٪ إلى ٢,٣٪ ، وذلك بعد برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها

(١) د. هشام لبزة، د. محمد عبدالهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص٩.

(٢) د. لبنى أحمد جلال الدين، السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩م، ص٢١٣.

مصر ، وتطبيق حزمة من السياسات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية[1] .

وقد عمل البنك المركزي المصري منذ العام ٢٠٠٣م على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم ، وتهيئة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية عبر تبني نظام إطار أسعار الفائدة بما يشمل سعرين للعائد لليلة واحدة أحداهما للإيداع ، والآخر للإقراض ، كما رأى البنك المركزي أن استخدام مؤشر أسعار المستهلكين غير ملائم كمعيار لاستراتيجية استهداف التضخم ؛ لذا اعتمد البنك المركزي استخدام مؤشر التضخم الأساسي كبديل للرقم القياسي لأسعار المستهلكين وكمعيار لسياسة استهداف التضخم[2] .

وما لبث معدل التضخم أن أخذ بالتزايد بدءً من العام ٢٠٠٣م بعد بدء مرحلة تعويم الجنيه ، فاتجهت عندها قيمة الجنيه إلى الانخفاض ، وفقد الجنيه حوالي ٢٠٪ من قيمته أمام الدولار ، ومما زاد الأمر سوءاً حدوث

(١) د. ماجد محمد يسرى الخربوطلي، ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩، ص٥٩٧.

(٢) د. هبة عبد المنعم، د. طلحة الوليد، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، ص٣٤.

أزمة ٢٠١١م ، وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي ، وظهرت عندها أزمة النقد الأجنبي والسوق السوداء ، وأدى ذلك إلى سلسلة من الارتفاعات في معدل التضخم ، خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٣م ، ٢٠٠٨م) تزامناً مع حدوث أزمة إنفلونزا الخنازير وارتفاع أسعار الدواجن واللحوم في العام ٢٠٠٧م ، وحدوث الأزمة المالية العالمية[١]، إلي أن انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ليصل إلى ٩٫٤ في يونيو ٢٠١٩ [٢]، ثم انخفض المعدل ليصل إلى ٨٫٤ ٪ في يونيو ٢٠٢١[٣]، وسوف نتناول ذلك تفصيلاً لاحقاً .

وللتحقق من المفاضلة طويلة الأجل بين التضخم والبطالة في مصر وجدت علاقة طردية بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل في الاقتصاد المصري ، الأمر الذي يؤكد على فشل سياسات مكافحة التضخم في خفض معدل البطالة في الاقتصاد المصري[٤] .

كما وجدت علاقة تكامل مشترك بين البطالة والتضخم ، كما أنه توجد

(١) د. ماجد محمد يسرى الخربوطلي، مرجع سابق، ص٦٠٢.

(٢) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد رقم ٢٧٩ يونيو ٢٠٢٠، ص٥.

(٣) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد ٢٩١ يونيو ٢٠٢١، ص٥.

(4) Touny, M. A, op. cit, P.118.

علاقة عكسية بين المتغيرين ، وأن تأثير البطالة على التضخم أقوى من تأثير التضخم على البطالة ، توكد هذه النتيجة تحقق فرضية منحني فيليبس في الاقتصاد المصري ، وهذا الأمر يدل على إمكانية استخدام السياسة النقدية في التأثير على كل من التضخم والبطالة .

كما وهناك علاقات السببية في وجود علاقة ذات اتجاه واحد في الأجل الطويل ، حيث أن البطالة تسبب التضخم وليس العكس[1] .

ويتضح مما سبق ، أن العلاقة بين التضخم والبطالة لا تزال محل جدل بين عدد من الاقتصاديين ، فهل التضخم يسبب البطالة ، أم البطالة تسبب التضخم ، أم أن العلاقة بينهما تبادلية ويسبب كل منهما الآخر .

(١) د. على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص٩. د. السيد محمد أحمد السريتي، العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠م- ٢٠١٤م، المجلد٥٣، العدد١، ٢٠١٦، ص١٦.

المبحث الثاني

أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد وتقسيم :

التضخم هو مصطلح اقتصادي يصف حالة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر خلال فترة زمنية معينة ، مما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للعملة . يرتبط التضخم بانخفاض قيمة العملة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى - مثل (الكساد ، وعدم التوازن في الميزان التجاري للبلاد ، والديون ، والأزمات العالمية والمحلية) **وسوف نتناول في هذا المبحث أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية علي التضخم وذلك من خلال :-**

- **المطلب الأول: ماهية التضخم .**
- **المطلب الثاني : تأثير التضخم علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .**

المطلب الأول : ماهية التضخم

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعاً في وقتنا الحاضر ، باعتباره مشكلة اقتصادية خطيرة تنعكس سلباً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع ، ومن أجل الفهم الجيد لهذه الظاهرة وجب علينا فهم ماذا يعني التضخم ومعرفة أهم أنواعه وذلك من خلال :

- **الفرع الأول : مفهوم التضخم الاقتصادي .**
- **الفرع الثاني : أنواع التضخم الاقتصادي .**

الفرع الأول : مفهوم التضخم الاقتصادي

قد تعددت التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي ، فمنها من اعتبرت التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[١] ، ومنها من اعتبرته بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[٢] ، كما أن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار[٣] علي ذلك عرف التضخم بأنه : " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلي زيادة في المستوي العام للأسعار[٤]" . كما عرف التضخم بأنه: " الحركة العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك ودافع[٥]" .

---

(١) د. أحمد الرفاعي، د. خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٢٤٩

(٢) د. هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٢١٩.

(٣) د. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٠م ، ص ١٤. د. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد – نظم نظريات سياسات – مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، ٢٠٠٨، ص ٢١٥.

(٤) د. عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص١.

(٥) د. المرضي يحي عبدالله صالح، أثر التضخم علي بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: تطبيق علي السودان في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠٠٩، ص٢٧. د. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص١٣.

ومن هنا أصبح التضخم لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة ، بشرط أن يكون دائم ونهائي ومستمر[1] وليس هناك خطر في حدوث التضخم طالما كان في الحدود المعقولة ، والتي تعتبر عادة تحت ٢٪ ، ولكن إذا زاد عن هذا المعدل فذلك يدل على وجود خلل كبير في اقتصاد الدولة[2] .

ويؤثر التضخم على النشاط الاقتصادي وحياة المواطنين ، حيث يقلل من القوة الشرائية للعملة ويزيد من تكاليف المعيشة . كما يمكن أن يؤثر المعدل العالي للتضخم في القرارات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد والشركات . لذلك ، يحتاج الاقتصاد إلى سياسات فعالة لمواجهة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

(1) Benissad M.E, Essais d'analyse monétaire avec référence en algérie, 3éme édition, Alger, OPU, 1980, p99.

(٢) د. رمزي زكي، دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر ١٩٧٠-١٩٧٦، معهد التخطيط القومي، ١٩٧٩، ص١٢.

الفرع الثاني : أنواع التضخم الاقتصادي

يصنف التضخم إلى عدة أنواع تؤثر بشكل مختلف على الاقتصاد ، ومن بين أهم أنواع التضخم نذكر[1] :

أولاً :- **التضخم الطليق** :وينتج عندما تبتعد السلطات الاقتصادية عن التدخل في مجريات الحياة الاقتصادية ، فهو الحالة التي يكون فيها ارتفاع مستوى الأسعار ظاهراً وملموساً أي أن تأثيره يكون واضحاً دون قيام الحكومة بأي إجراءات للحد منها[2]، وذلك إما استجابة لفائض الطلب أو نسبة إلى زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة في الكتلة النقدية المتداولة .. الخ[3].

ثانياً :- **التضخم المكبوت**: وهو نوع من التضخم المستتر ، وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تتمدد ، نظراً لكونه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة في توجيه سير

(١) د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي، تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر "دراسة تحليلية تطبيقية"، المجلة القانونية، المجلد١٧، العدد٥، ٢٠٢٣، ص١٠٦٦-١٠٦٧. د. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م، ص١٢٣.

(٢) د. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٣٤.

(3) Henri Guitton, Gerard Bremoullee, La monnaie, Dalloz, Paris, 1978, P400.

حركة الأثمان والتي تتمثل في السيطرة على الأسعار والتحكم فيها[١] .

ثالثـًا :- التضـخم الكـامن أو الخفـي : فهـو يتمثـل في الارتفـاع الملحـوظ في الـدخول النقديـة دون أن يكـون لهـا منفـذ للأنفـاق بسـبب تـدخل الدولـة حيـث تحـول الدولـة بتـدخلها وإجراءاتهـا المختلفـة دون إنفـاق هـذه الـدخول المتزايدة فيبقي التضخم كامنـًا وخفيـًا لا يسمح له بالظهور .

رابعـًا :- التضـخم الزاحـف : وهـو تضـخم بطـيء وتـدريجي ومعتـدل للمسـتوى العـام للأسـعار في فـترة طويلـة ، وإذا لـم يـتم السـيطرة عليـه يمكـن أن يؤدي إلى حدوث التضخم الجامح[٢] .

خامسـًا :- التضـخم الجـامح : وهـو زيـادة كبيـرة في أسـعار السـلع خـلال فترة قصيرة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربح[٣] .

سادسـًا :- التضـخم جـاذب للطلـب : وهـو زيـادة الطلـب الكلـي علـى السـلع والمنتجـات عـن نسـبة المعـروض منهـا محـدد بـثمن ثابـت ، ويعتـبر هـذا

---

(١) د. ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٢) د. أسامة محمد الفولي، د. شهاب محمود مجدي، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٨٧.

(٣) د. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢م ، ص١٣٢. د. أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤، ص ٣٠٢ .

النوع عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات المتوفرة في الأسواق بحيث لا يمكن زيادة المعروض لتلبية الطلب الكلي[1].

سابعًا :- تضخم التكاليف : فيمكن التحدث عن التضخم الناتج عن الارتفاع التكاليف إذا كانت الزيادة الاسعار ناتجة عن تغيير الظروف المحيطة بعرض السلع وليس الطلب عليها كنقص وارتفاع الاسعار المواد الخام ارتفاع الاجور ارتفاع أسعار الواردات من السلع ومستلزمات الإنتاج ووجود الطاقات العاطلة وانخفاض الإنتاجية[2].

(١) د. عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) وينشأ هذا النوع نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الانتاجية ارتفاعاً يؤدي إلى الزيادة في المستوي العام للأسعار، بحيث يمثل التوازن بين ما تدره عوامل الانتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه هذه العوامل الانتاجية من نفقات أو تكاليف فنجد مثلا ان الزيادة في مستويات الدخول النقدية لبعض الفئات قد يصاحبها ارتفاعا في مستويات العامة للأسعار، خاصة اذا لم تتعادل هذه الزيادة مع ما يقدمه اصحابها من عوائد انتاجية او خدمات للمجتمع، وتعتبر العمالة (الاجور) من اهم عوامل الانتاج، بحيث يترتب على ارتفاع معدلاتها ارتفاعا عاملا في مستويات الاسعار خاصه اذا لم يترتب على ارتفاعها ارتفاعا في معدلات الحصائل الانتاجية بحيث تبقي معدلاتها في وضع لا يسمح لها بمجاراة الارتفاعات في الاسعار. لمزيد من التفاصيل ينظر: د. بدر الدين عبد الرحمن ابراهيم، تفسير التضخم بارتفاع التكاليف المصرفي، العدد الثاني، ١٩٩٥م، ص١٤. د. جمال خريس، أيمن ابو خضير عماد خصاونة، النقود والبنوك، الطبعة الأولي، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٢٩

ثامنًا :- التضخم المستورد :

ويحدث عندما تعتمد الدولة على استيراد معظم احتياجاتها من دول تعاني من التضخم مما ينتقل إلى اقتصاد الدولة عن طريق السلع والخدمات المستوردة .

المطلب الثاني : تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

يحدث التضخم النقدي نتيجة زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الحقيقي القومي ، حيث زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأن الناتج القومي وفقاً لهذه النظرة يكون ثابتاً عند مستوى التوظيف الكامل[١] .

وإستناداً لما سبق ، فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أياً كان سبب هذا الارتفاع زيادة كمية النقود ، أو زيادة تكاليف أو عدم التوازن بين التيار السلعي والنقدي[٢] .

ولقد شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢١ موجة

(١) د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٤٤٨.

(٢) د. مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٧١.

حادة من ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم ومما لا شك فيه أن هذا الارتفاع في معدلات التضخم الذي شهده الاقتصاد المصري يعود في جزء منه إلى الإفراط النقدي الذي أدي إلي زيادة الطلب الكلي بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج ، وفي جزء آخر منه إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد .

بالإضافة إلي ما سبق أدي تزايد تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية إلي زيادة ما تتحمله الموازنة العامة من أعباء مالية سنة بعد أخري وخاصة في ظل اتجاه الدولة إلي تحمل الأعباء المالية للوحدات الاقتصادية والتوسع في الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة علي الزيادة السكانية ، فضلاً عن تزايد أعباء نفقات الدفاع والأمن والنفقات التحويلية كإعانات الدعم ورفع مستوي المعيشة ، بالإضافة إلي قيام الدولة بتحديد سعر اجتماعي لبعض السلع بغرض التخفيف من حدة الارتفاع في الأسعار .

وكان من نتائج ذلك زيادة أرقام الإنفاق العام في الموازنة ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وتغذية الضغوط التضخمية وزيادة حدتها . ولذلك فإن تخفيض معدلات التضخم واستقرار الأسعار من الاهداف المحورية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي .

ولقد اتجهت معدلات التضخم للانخفاض بشكل عام خلال فترة

الإصلاح الاقتصادي في مصر من ١٩٩١ حتى ٢٠٠١ ، وارتفع معدل التضخم خلال السنة الماليه ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ليصل إلى ٤٪ ويعزي ذلك في جانب منه إلى أثر تعويم سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من ٢٩-١-٢٠٠٣ فضلاً عن ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة[١] وتطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢١ وظهر تذبذب في معدلات التضخم بشكل عام في مصر كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١) تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢١

السنة	معدل التضخم
٢٠١٣	%٩.٨
٢٠١٤	%٨.٢
٢٠١٥	%١١.٤
٢٠١٦	%١٤
٢٠١٧	%٢٩.٨
٢٠١٨	%١٤.٤
٢٠١٩	%٩.٤
٢٠٢٠	%٤.٧
٢٠٢١	%٤.٨

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.

(١) البنك المركزي المصري التقرير السنوي، 2002/ 2003، ص ٧١.

شكل رقم (٢) تطور معدلات التضخم في مصر من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢١

المصدر: الاستعانة بمراجع الجدول السابق رقم (١).

شهدت السنة الماليه ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ارتفاعاً فى معدل التضخم السنوي ، ليصل إلى نحو ٩.٨٪ مقابل ٧٣٪ في السنة السابقة ، وشهدت السنة الماليه ٢٠١٣ / ٢٠١٤ انخفاضاً في معدل التضخم السنوي ٨.٢٪ مقابل ٩.٨٪ في السنة السابقة .

ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض مساهمات بعض الأقسام الرئيسية في معدل التضخم ، وارتفاع معدل التضخم خلال السنة الماليه ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إلى١١.٤٪ مقابل ٨.٢٪ في السنة السابقة . وارتفاع معدل التضخم خلال السنة الماليه ٢٠١٥/ ٢٠١٦ إلى ١٤٪ مقابل١١.٤٪ في السنة السابقة ، ارتفاع معدل التضخم خلال السنة الماليه ٢٠١٦ / ٢٠١٧

إلى٢٩.٨٪ مقابل ١٤٪ في السنة السابقة عليها[١].

وتراجع المعدل السنوي للتضخم العام بفضل تبني البنك المركزي المصري سياسة نقدية حصيفة ليقتصر على نحو ١٤.٤٪ في مايو ٢٠١٨ مقابل٢٩.٨٪ في عام ٢٠١٧، وهو الأمر الذي يتوافق مع هدف البنك المركزي المصري بتخفيض التضخم الي معدل أقل من ١٠٪ في الأجل المتوسط[٢].

إنتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية ، وبشكل استباقي ، ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري بعد

(١) ويرجع ذلك الارتفاع إلى الاجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، وخاصه تحرير سعر صرف الجنية المصري، تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود في إطار إصلاح منظومة الدعم. وقد نتج عن تلك الإجراءات ارتفاع مساهمات معظم الاقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام للأسعار. فقد ارتفعت مساهمات كافة الاقسام الرئيسية، في ماعدا قسم الرعاية الصحية الذي تراجعت مساهمته إلى ٠,٧ نقطة خلال سنة التقرير مقابل ١.٦نقطة خلال السنة المالية السابقة. وتركز نحو ٦٦٪ من معدل التضخم البالغ ١٩.٦نقطة مئوية (مقابل ٨.٣ نقطة) . كما تركز نحو ٣٢٪ من معدل التضخم في مساهمات باقي الاقسام الرئيسية والتي بلغت مجتمعة ٩.٥ نقطة للثقافة والترفيه ، و١.١ نقطة للنقل والمواصلات ١ نقطة للمسكن والمياه والكهرباء و ١,٣ نقطة للمشروبات الكحولية والدخان. لمزيد من التفاصيل ينظر: البنك المركزي المصري تقرير سنوية متفرقة.

(٢) البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨، المجلد الثامن والستون ، ص٣٩.

تحرير سعر الصرف . وأعلن البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٧ ولأول مرة في تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه ، وهو ١٣ (٣٪) في الربع الأخير من ٢٠١٨. وتشير بيانات التضخم الأخيرة ، إلى نجاح السياسة النقدية في احتواء الضغوط التضخمية ، حيث تراجعت معدلات التضخم السنوي الأساسي في مصر لتقتصر على نحو ١٤.٤ عام ٢٠١٨. وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف في تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي ، ليصبح صافي الصادرات أحد العوامل الرئيسية في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي . ثم انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ليصل إلى ٩٫٤ في يونيو ٢٠١٩[١]، ثم انخفض المعدل ليصل إلى ٤.٨ ٪ في يونيو ٢٠٢١[٢].

(١) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد رقم ٢٧٩ يونيو ٢٠٢٠، ص ٥.

(٢) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد ٢٩١ يونيو ٢٠٢١، ص٥.

المبحث الثالث

أثر مستوى البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد وتقسيم:

البطالة شغلت حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي وكانت من أهم المشاكل الخطيرة المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي ، حيث أنها مست مختلف اقتصاديات الدول ، وسوف نسلط الضوء على أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية علي مستوي البطالة **وذلك من خلال** :

- **المطلب الأول : ماهية البطالة .**
- **المطلب الثاني : تأثير مستوي البطالة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .**

المطلب الأول : ماهية البطالة

تعتبر البطاله من المظاهر العالميه غير أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر كما تتفاوت درجة المعامله الإنسانية التي يتلقاها الفرد العاطل من مجتمعه، كما وأن نسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان ، وسوف نتناول في هذا المطلب ماهية البطاله **وذلك من خلال** :

- **الفرع الأول : مفهوم البطالة .**
- **الفرع الثاني : أنواع البطالة .**

الفرع الأول : مفهوم البطالة

قد يبدو للوهلة الأولي أن تعريف العاطل بأنه من لا يعمل هو التعريف الصحيح والكافي ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق ، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً ، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضاً عاطلاً ، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين[1] .

وتعرف البطالة على أنها: " عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي[2]" كما عرفها البعض بأنها : " الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة [3]" .

وتعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية بأنها: " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده أما معدل

(١) د. عاطف عجو، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، ١٤٠٦هـ،١٩٨٥م، ص٢٠.

(٢) د. عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٢٠٥.

(٣) د. محمد طاقة، د. حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٤١.

البطالة فيعرف بأنه عدد الأفراد العاطلين لكل ١٠٠ من أفراد القوى العاملة[١]" .

وإذا أردنا التفصيل أكثر وإعطاء الصبغة الاقتصادية التحليلية لهذا المفهوم نجده يتمثل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، عند مستويات الأجور السائدة ، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل .

الفرع الثاني : أنواع البطالة

البطالة هي الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عن تلك المستويات خلال مدة زمنية

(١) د. مراد صاولي، د. خالد بن جلول، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي ٣ و ٤ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٣١٧ . د. عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٢٤٨. د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، ١٩٩٧، ص ٢٩٥ . د. ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩، ص٤.

Muller. J et autres, (2004), " Manuel et applications : Économie", Dunod, Paris, 4 eme édition, p 71.

معينة أي أن حجم العمل يعكس حجم الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل وهو ما يطلق عليه بفجوة البطالة ، ويمكن التعرف علي أنواعها كما يلي :

أولاً :- **البطالة الدورية** : وهي الباطلة الناتجة عن قصور الطلب ، حيث تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات ، وجاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالتقلبات التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي[1] .

ثانيًا :- **البطالة الاحتكاكية** : وهى التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة ، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل[2].

ثالثـًا :- **البطالة الهيكلية** : وهى ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبـًا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ،

(١) د. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص١٥٥. د. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٣٨. د. عبد القادر محمد علاء الدين : البطالة، منشأة المعارف، الاسكندرية ، مصر،٢٠٠٣ ، ص٣.

(٢) د. علي يوسفات، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، استمارة مشاركة في لملتقى قسم علوم التجارية ، جامعة أدرار، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٥.

والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه . ويعتبر هذا النوع نتيجة تغير هيكلي وأساليب الإنتاج بإدخال تقنيات متطورة لتحل محل العمالة اليدوية وتأتي فئة العمال المحبطين ضمن ضحايا هذا النوع من البطالة[١] .

- **بالإضافة إلى الأنواع سالفة الذكر للبطالة ، هناك تصنيفات أخرى للبطالة – مثل[٢]:**

–البطالة الاختيارية والإجبارية .

–البطالة الموسمية.

– البطالة المقنعة والبطالة السافرة.

(١) د. عبد العزيز جميل مخير، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور صناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦.

(٢) د. فكري احمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الاسلام ، الطبعة الأولي، دار القلم ، الامارات العربية المتحدة، دبي، ١٩٨٥، ص١١٤. د. ماهر احمد، تقليل العمالة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٥٣، د. زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٧٧.

المطلب الثاني : تأثير مستوى البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

يعد النمو الاقتصادي والبطالة من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والأساسيات التي لا غنى عنها في كل السياسات المالية والنقدية الاقتصادية الاستراتيجية لكل اقتصاد مزدهر ، فزيادة النمو الاقتصادي والحد من البطالة أحد أهم قضايا الاقتصاد الكلي التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية تقاس قوة كل دولة بنموها الاقتصادي ، حيث تعد البطالة واحدة من متغيرات الاقتصاد الكلي الحتمية التي تكشف قدرة الدولة على الاستفادة الكاملة من مواردها البشرية وقوة العمل[1] .

تعتبر مشكلة البطالة في الدول النامية من المشكلات المستعصية ، ولذلك نجد أن معدلات نسبة البطالة فيها أكثر ارتفاعاً من الدول المتقدمة والدول الصناعية ، ذلك أن البطالة في الدول النامية تعد انعكاساً لمشكلة أكبر هي مشكلة التخلف في حين أن البطالة في حالة البلدان الصناعية تعبر عن أحد تناقضات التقدم الرأسمالي[2] .

(1) Hobijn, M. D. (2010), Okun's Law and the Unemployment Surprise of 2009, FRBSF Economic Letter, 1-4.

(٢) د. مرسي كمال الدين عبد الغني، الحل الاسلامي لمشكلة البطالة، دار الوفاء، مصر،٢٠٠٤، ص٢١.

ويمكن توضيح معدل البطالة في مصر من خلال الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢١)

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوات مختلفة.

وتتأثر البطالة المحلية في مصر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- **التضخم العالمي :**

بالنسبة لعلاقة التضخم العالمي كمتغير مفسر والبطالة المحلية كمتغير تابع يتضح أنه بزيادة التضخم العالمي بمقدار ١٪ تتناقص معدل البطالة المحلية بمقدار ٠.٥٢٪ وتنفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين المتغير التابع (البطالة) ، والمتغير المفسر (التضخم العالمي) تبعاً لمنحني فيلبس الذي يفسر بأنه العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة .

- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :**

توجد الكثير من الأدبيات حول العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة ؛ ومع ذلك ، لا يزال لدى مختلف الاقتصاديين وواضعي السياسات آراء متناقضة حول أهمية العلاقة واتجاهها ، وتواجه عديد من البلدان عدداً من التحديات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الفعال والمستدام ، حيث إن مدى وجود النمو الاقتصادي يتحدد أساساً من خلال التغييرات في العمالة ، والإنتاج والتضخم ، وأسعار الفائدة ، وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي[1] . ويتضح أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ١٪ تزداد معدل البطالة المحلية بمقدار ٠.٠٠٢٪ وتتعارض هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين المتغير التابع (البطالة) ، والمتغير المفسر (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) ، كما ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة ، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (البطالة) ، والمتغير المفسر (الناتج المحلي الإجمالي) .

(1) Abel, A.B., Bernanke, B.S. & Croushore, D. (2008), Macroeconomics, Boston: Pearson Education, Inc.

A. Thayaparan (2014), Impact of Inflation and Economic Growth on Unemployment in Sri Lanka: A Study of Time Series Analysis, Global Journal of Management and Business Research: Economics and Commerce, Volume 13 Issue 5 Version 1.0, p3.

يتوقف معدل النمو في حجم التوظف على معدل النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . كما يتحدد معدل نمو إجمالي العمالة الناجم عن النمو المحقق في الناتج المحلي في أي اقتصاد معين بالقدرة الاستيعابية للعمالة في القطاعات المختلفة داخل هذا الاقتصاد . ويوضح الجدول رقم (2) تطور معدل نمو إجمالي العمالة مقارنة بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٢٠ .

جدول رقم (٢) تطور متوسط معدل النمو في العمالة مقارنة بمتوسط معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٢٠

الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو الاقتصادي	متوسط معدل نمو العمالة
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	%٥.١	%٢.٧
٢٠٠٠-٢٠٠٥	%٥.٣	%٢.٥
٢٠٠٥-٢٠١٠	%٤.٥	%٢.٤
٢٠١٠-٢٠١٥	%٣.١	%٢.٢
٢٠١٥-٢٠٢٠	%٤.٦	%٢.٢

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوات مختلفة.

- ويوضح الجدول السابق أن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة المذكورة لا يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في حجم التوظف خلال نفس الفترة . حيث أن تحقيق معدل نمو معين في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مساو أو أقل أو أكثر في حجم التوظف، والملاحظ أنه في جميع الفترات الزمنية المذكورة لم يؤدى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أي نمو مساوي في حجم التوظف ، حتى في الفترات التي يتزايد فيها معدل النمو الفترة الثانية وتشير إلى علاقة عكسية بالمقارنة بالفترة الأولى ، وهو ما يفسر ظاهرة النمو الاقتصادي بلا توظيف .

بجانب أيضاً وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة ، فعندما انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي إلى ٤.٥٪ خلال الفترة الثالثة انخفض متوسط معدل نمو العمالة إلى ٢.٤٪ خلال نفس الفترة ، ثم واصل انخفاضه ليصل إلى ٢٢٪ مع انخفاض معدل النمو إلى ٣.١٪ ليؤكد العلاقة الطردية من جديد ، ثم استقر معدل نمو العمالة عند ٢٢٪ رغم ارتفاع معدل النمو إلى نحو ٤.٦٪ خلال الفترة الأخيرة . وهو ما يعنى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة عبر الفترات الزمنية التي قد تصل إلى عام سابق أو عامين لظهور أثارها إيجابياً أو سلبياً على معدل نمو العمالة وهو ما يسمى (الفترات المبطأة أو القائدة) .

كما أن هناك علاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠٢١) ، حيث تشير البيانات إلي تزايد عدد

المتعطلين عن العمل منذ عام ٢٠١١ من ٢.٤ مليون نسمه الى ٣٠٤ مليون نسمه بزيادة قدرها مليون متعطل عن العمل وذلك نتيجة الأثار السلبية المترتبة على ثورة ٢٥ يناير، ثم زاد عدد المتعطلين عن العمل ليصل الى ٣٠٦ مليون متعطل عن العمل عام ٢٠١٢ ثم استقر عدد المتعطلين عن العمل حتى عام ٢٠١٦ ثم بدأ في التراجع عام ٢٠١٧ ليسجل نحو ٣٠٤ مليون متعطل ثم واصل الاستمرار في الانخفاض منذ عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٠١ مليون متعطل عام ٢٠٢١. كما هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في مصر، فمع زيادة معدل النمو الاقتصادي الى ٧.٢٪ عام ٢٠٠٨ بلغ معدل البطالة ٩.٦٪ وعندما انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ١.٨٪ عام ٢٠١١ ارتفع معدل البطالة إلى ١٢٪. وهكذا الحال خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٧ ، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حسب قانون (Okun) ، فعندما يزداد النمو الاقتصادي فهذا يؤدى إلى انخفاض معدل البطالة .

وتبين أيضاً أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ١٪ يؤدي لانخفاض معدل البطالة المحلية بنحو ٠.١٧٪، في حالة ثبات العوامل الأخرى علي حالها ، مما يفسر العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة المحلية وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية من حيث أن العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي ومعدل البطالة المحلية ، مما يثبت معه صحة الفرض الثاني الذي ينص علي العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة المحلية ، وقد كان يعول علي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذى سيؤدي لانخفاض معدل البطالة خاصة المعتمدة علي عنصر العمل أكثر من المعتمدة علي عنصر التكنولوجيا الذي تزيد معه معدلات البطالة ، وقد استنتج (Okun) عام ١٩٦٢ أن كل زيادة بمقدار ١٪ في معدل النمو ربع سنوي للناتج المحلي سيؤدي لانخفاض معدل النمو السنوي للبطالة بمقدار ٣٪ ولكن (Okun) كان يعالج بيانات ربع سنوية في اقتصاد أمريكي متقدم ومتطور صناعيا ، وليس بيانات سنوية واقتصاد ليس بقوة الاقتصاد الأمريكي وأيضاً إختلاف الفترة الزمنية لمعالجة البيانات .

- **النمو السكاني** : بالنسبة لعلاقة النمو السكاني كمتغير مفسر والبطالة المحلية كمتغير تابع ، اتضح أنه بزيادة النمو السكاني بمقدار ١٪ يزداد معدل البطالة المحلية بمقدار ٧.٤١٪ وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين المتغير التابع (البطالة) ، والمتغير المفسر (النمو السكاني) .

كما وتبين أيضاً أنه بزيادة معدل النمو السكاني بنحو ١٪ يؤدي لانخفاض معدل البطالة المحلية بنحو ٠.١٠٪ ، في حالة ثبات العوامل الأخرى علي حالها ، مما يعني نشوء علاقة عكسية بين النمو السكاني

والبطالة المحلية وتتعارض هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية بأن العلاقة طردية بين النمو السكاني والبطالة ، مما يثبت معه عدم صحة الفرض الثالث الذي ينص علي العلاقة الطردية بين النمو السكاني والبطالة المحلية .

- **التضخم المحلى** : بالنسبة لعلاقة التضخم المحلي كمتغير مفسر والبطالة المحلية كمتغير تابع ، اتضح أنه بزيادة التضخم المحلي بمقدار ١٪ تزداد معدل البطالة المحلية بمقدار ٠.٠٤٪ وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين المتغير التابع (البطالة)، والمتغير المفسر (التضخم المحلي) تبعاً لما يسمي بالتضخم الركودي الذي يفسر بأنه العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة .

كما تبين أيضاً أنه بزيادة معدل التضخم المحلي بنحو ١٪ يؤدي لزيادة معدل البطالة المحلية بنحو ٠.٠٥٪ ، في حالة ثبات العوامل الأخرى علي حالها ، مما يفسر العلاقة الطردية بين التضخم المحلي والبطالة المحلية وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية تبعا لطبيعة الاقتصاد المصري الذي تتجلي به ظاهرة الركود التضخمي مما يفسر العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة ، مما يثبت معه صحة الفرض الرابع الذي ينص علي العلاقة الطردية بين التضخم العالمي والبطالة المحلية.

ويتبين أيضاً أنه بزيادة معدل التضخم العالمي بنحو ١٪ يؤدي لانخفاض معدل البطالة المحلية بنحو ٠.١٪ في حالة ثبات العوامل

الأخرى علي حالها ، مما يفسر العلاقة العكسية بين التضخم العالمي والبطالة المحلية وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية تبعاً لمنحني فيلبس الذي يفسر بأنه العلاقة تلك العكسية بين التضخم والبطالة ، مما يثبت معه صحة الفرض الذي ينص علي العلاقة العكسية بين التضخم العالمي والبطالة المحلية .

الخاتمة

وختامـاً نسـتطيع أن نقـول بـأن التضـخم ومسـتوى البطالـه قـد أثـرا علـي بعـض المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة فقـد كانـت ومازالـت ظـاهرة التضـخم ومسـتوي البطالـة مـن أهـم الظـواهر الاقتصـادية خطـورة علـى الاقتصـاد المصـري ، ولهـا أبعـاد مختلفـة ، فهـي ظـواهر اقتصـادية تبـين وجـود خلـل في النشاط الاقتصادي .

ومـن خـلال الدراسـة التـي قمنـا بهـا حـول قيـاس أثـر معـدل التضـخم ومسـتوي البطالـة علـي بعـض المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة في مصـر وحسـب المعطيـات والبيانـات المتـوفرة لـدينا والنظريـات الاقتصـادية والمراجـع التـي تـم تفحصـها ومحاولـة الإلمـام بجميـع المعطيـات المحتويـة عليهـا حـول موضـوع الدراسـة ، كـان الهـدف الأساسـي مـن هـذه الدراسـة هـو محاولـة معرفـة أثـر معـدل التضـخم ومسـتوي البطالـة علـي بعـض المتغيـرات الاقتصـادية الكلية في مصر .

أولاً – النتائج :

١- يعتـبر معـدل التضـخم والبطالـة أحـد أهـم المؤشـرات الاقتصـادية الكليـة التي يتم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم كفاءتها.

٢- أدت المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة إلـى ظهـور حـالات احتكاريـة علـى الصـعيد الـدولي سـاهم في ذلـك معطيـات الثـورة التكنولوجيـة التـي أدت إلـى

زيادة الإنتاج العالمي والذي أصبحت بموجبه البلدان النامية بموقف غير قادر على منافسة نظيرتها الأجنبية الأمر الذي عكس أثره في تدني معدلات نموها الاقتصادي وزيادة البطالة .

٣- يعانى الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة من تراجع عكسته كافة المؤشرات الاقتصادية بسبب الأوضاع الداخلية للاقتصاد والتي انعكست على الموازنة العامة للدولة ، وحالات التوازن أو العجز أو الفائض التي تعتريها الدولة ولا شك أن حالة العجز سيصحبها قروضاً عامة سواء داخلية أو خارجية .

٤- تراجع أداء أهم المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري - مثل (معدل التضخم ، ومعدل البطالة) الأمر الذى أنعكس على أداء القطاعات الاقتصادية والذى أدى إلى انخفاض الدخول الفردية الحقيقية للمواطن وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية .

٥- أن معدلات التضخم لم يكن لها سببية قوية في تغيير معدل الناتج الداخلي الخام والعكس كذلك ، في حين كانت تلك المعدلات لها سببية نحو كل من معدل البطالة وسعر الصرف مما يوحي بوجود حلقة رجعية بين معدل التضخم ومعدل الصرف وبين التضخم ومعدل البطالة.

ثانياً - التوصيات :

١- ضرورة السيطرة على معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية في ضبط التضخم .

٢- ضرورة عدم اعتماد مصر على الواردات التي تعرض اقتصادها للتضخم والعمل على تنمية القطاع الصناعي بها كخطوة هامة نحو تفادي تقلبات الأسعار بها تبعاً لتقلبات الأسعار بالخارج والتي تنتقل إليها عن طريق الواردات .

٣- ضرورة إعادة الهيكلة للقطاع الحكومي للسيطرة على البطالة المقنعة من خلال قيام الوزرات بتحديد احتياجاتها الفعلية من الايدي العاملة وإعادة توزيع القوى الفائضة على الأماكن الأخرى عند الحاجة ، وضرورة قيام القطاع الخاص وفضلاً عن ربط القطاع المصرفي بعملية التنمية على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم التسهيلات المناسبة من الاعفاءات الضريبية ليتسنى للمصارف منح قروض مصرفية بأسعار فائدة منخفضة .

٤- الاعتماد بصورة أكبر علي العمالة والخبرات المحلية وتقليل الاعتماد بقدر الامكان على العمالة الأجنبية لتقليل معدلات البطالة داخل المجتمع المصري .

٥- العمل علي الاستقرار السياسي للبلاد والحفاظ علي مقدراته حيث يؤثر الاستقرار السياسي علي معدلات التضخم ومستوي البطالة نظراً لزيادة معدلات الاستثمار في المجالات المختلفة للاقتصاد القومي بالقدر الذي يسمح بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة الداخلة في سوق العمل .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب العامة

١-أحمد الرفاعي، خالد الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م.

٢-أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.

٣-أسامة محمد الفولي، شهاب محمود مجدي، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٤-جمال خريس، أيمن ابو خضير عماد خصاونة، النقود والبنوك، الطبعة الأولي، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.

٥-حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٦-عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.

٧-فكري احمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الاسلام، الطبعة الأولي، دار القلم، الامارات العربية المتحدة ، دبي، ١٩٨٥.

٨-مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٩-هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.

ثانياً : الكتب المتخصصة

١-زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢-ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد - نظم نظريات سياسات - مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، ٢٠٠٨.

٣-عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٤-عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٥-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، ١٩٩٧.

٦-عبد القادر محمد علاء الدين، البطالة، منشأة المعارف، الاسكندرية ، مصر،٢٠٠٣.

٧-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ٢٠٠٦.

٨-عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٠م.

٩-ماهر أحمد، تقليل العمالة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، ٢٠٠٠.
١٠-مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م.
١١-محمد طاقة، د. حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
١٢-مرسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، دار الوفاء، مصر،٢٠٠٤.
١٣-نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٣.
١٤-هبة عبد المنعم، طلحة الوليد، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠.
١٥-هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

ثالثاً : الرسائل العلمية

١-لبنى أحمد جلال الدين، السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠١٩.
٢-ليلى بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.

٣-المرضي يحي عبدالله صالح، أثر التضخم علي بعض متغيرات الاقتصاد الكلي: تطبيق علي السودان في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠٠٩.

٤-مسعودة حمدي، العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير الجزائر، ٢٠١٤.

٥-مصطفي أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠م- ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦.

رابعاً : الدوريات

١-البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨، المجلد الثامن والستون.

٢-البنك المركزي المصري التقرير السنوي، 2002/ 2003.

٣-النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد ٢٩١ يونيو ٢٠٢١.

٤-النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد رقم ٢٧٩ يونيو ٢٠٢٠.

خامساً : بحوث ومؤتمرات

١-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعارف، المجلس الوطِني للثقافة الفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٦٦، أكتوبر ١٩٩٨.

٢-عاطف عجو، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ،١٩٨٥م.

٣-هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠١٠م، مجلة رؤى اقتصادية، العدد٧، ديسمبر، ٢٠١٤.

٤-نبيل مهدي الجنابي، جنان سليم هلال، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillips، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠١٠.

٥-رمزي زكي، دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر ١٩٧٠-١٩٧٦، معهد التخطيط القومي، ١٩٧٩.

٦-عبد العزيز جميل مخير، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور صناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧-رنا محمد البطرني، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد٧، العدد ١١، ج٢، ٢٠٢١.

٨-على عبد الوهاب نجا، مدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٢م)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد٥١، العدد الأول، يناير٢٠١٤.

٩-علي يوسفات، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، استمارة مشاركة في لملتقى قسم علوم التجارية ، جامعة أدرار، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١٠-علياء الزركوش، محمد فرحان، عمار زغير، قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣م-٢٠١٤م) بإستعمال نموذج ARDL، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد٤٤، العراق، ٢٠١٩.

١١-ماجد محمد يسرى الخربوطلي، ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩.

١٢-محمد جابر عبد الحميد البلتاجي، تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر "دراسة تحليلية تطبيقية"، المجلة القانونية، المجلد١٧، العدد٥، ٢٠٢٣.

١٣-مراد صاولي، د. خالد بن جلول، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي ٣ و ٤ ديسمبر ٢٠١٢.

١٤-ميلود وعيل، تحليل علاقة البطالة والتضخم في الجزائر: مقاربة قياسية خلال الفترة١٩٧٠/ ٢٠١٣، مجلة مصارف، العدد١٧، ديسمبر ٢٠١٤.

١٥-بدر الدين عبد الرحمن ابراهيم، تفسير التضخم بارتفاع التكاليف المصرفي، العدد الثاني، ١٩٩٥م.

١٦-البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤.

١٧-السيد محمد أحمد السريتي، العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠م- ٢٠١٤م، المجلد٥٣، العدد١، ٢٠١٦.

١٨-شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم (TR) دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٦، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد٣، ٢٠١٧.

سادساً : المراجع الأجنبية

1- Abel, A.B., Bernanke, B.S. & Croushore, D. (2008), Macroeconomics, Boston: Pearson Education, Inc.
2- Ahmed, Shamim and Mortaza, Md. Golam, (2005) -Inflation and Economic Growth in Bangladesh: 1981-2005, Policy Analysis Unit (PAU), Research Department, Bangladesh Bank, Working Paper Series.
3- Benissad M.E, Essais d'analyse monétaire avec référence en algérie, 3éme édition, Alger, OPU, 1980.
4- Findik Ozlem Alper, Relationship between inflation and unemployment: the ardl bound testing approach for turkey, UTEAD JITER, Volume 1, December 2017.
5- GERGÓ MOTYOVSZKI, The Evolution of Phillips Curve Concepts and Their Implications for Economic Policy, Central European University, 2013 Winter Trimester.
6- Haug, A. A., & King, I. P. ,,(2011), "Empirical evidence on inflation and unemployment in the long run".
7- Henri Guitton, Gerard Bremoullee, La monnaie, Dalloz, Paris, 1978
8- Hobijn, M. D. (2010), Okun's Law and the Unemployment Surprise of 2009, FRBSF Economic Letter.
9- Muller. J et autres, (2004), " Manuel et applications : Économie", Dunod, Paris, 4 eme edition.
10-Naseri, Marjan., Zada, Najeeb (2018)- Effect of Inflation on Economic Growth; Evidence from Malaysia, International Centre for Education in Islamic Finance, Malaysia.
11-Thayaparan (2014), Impact of Inflation and Economic Growth on Unemployment in Sri Lanka: A Study of Time Series Analysis, Global Journal of Management and Business Research: Economics and Commerce, Volume 13 Issue 5 Version 1.0
12-Touny, M. A. (2013), "Investigate the Long-Run Trade-Off between Inflation and Unemployment in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol. 5, No.7.
13-Zaman, K., Khan, M. M., Ahmad, M., & Ikram, W. (2011), "Inflation, Unemployment and the NAIRU in Pakistan (1975-2009)", International Journal of Economics and Finance, Vol.3, No.1.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٧٨٦

مقدمة ٧٩٠

المبحث الأول : العلاقة بين التضخم والبطالة ٧٩٥

المطلب الأول : مدخل للعلاقة بين البطالة والتضخم ٧٩٥

المطلب الثاني : اتجاه التغير في العلاقة بين البطالة والتضخم ٨٠٠

الفرع الأول : الاتجاه الإيجابي (تغير الطلب الكلي) ٨٠٢

الفرع الثاني : الاتجاه السلبي (تغير العرض الكلي) ٨٠٣

المبحث الثاني : أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ٨٠٨

المطلب الأول : ماهية التضخم ٨٠٨

الفرع الأول : مفهوم التضخم الاقتصادي ٨٠٩

الفرع الثاني : أنواع التضخم الاقتصادي ٨١١

المطلب الثاني : تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ٨١٤

المبحث الثالث : أثر مستوى البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ٨٢٠

المطلب الأول : ماهية البطالة ٨٢٠

الفرع الأول : مفهوم البطالة ٨٢١

الفرع الثاني : أنواع البطالة ٨٢٢

المطلب الثاني : تأثير مستوى البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ٨٢٥

الخاتمة **٨٣٤**

أولاً – النتائج ٨٣٤

ثانيـًا – التوصيات ٨٣٥

قائمة المراجع **٨٣٧**

أولاً : الكتب العامة ٨٣٧

ثانيـًا : الكتب المتخصصة ٨٣٨

ثالثـًا : الرسائل العلمية ٨٣٩

رابعـًا : الدوريات ٨٤٠

خامسـًا : بحوث ومؤتمرات ٨٤٠

سادسـًا : المراجع الأجنبية ٨٤٣

فهرس الموضوعات **٨٤٤**